دور غرفة تجارة بغداد في مشروع تعزيز التحول الاقتصادي في العراق (SET) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

تُعد غرفة تجارة بغداد من أبرز الجهات الداعمة للقطاع الخاص في العراق، وتسهم في تحفيز رواد الأعمال وتعزيز بيئة الأعمال المحلية من خلال شراكاتها مع المؤسسات الدولية.

ومن أبرز هذه الشراكات تعاونها مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ضمن مشروع تعزيز التحول الاقتصادي في العراق (SET)، الذي يهدف إلى دعم ريادة الأعمال وتمكين الشباب اقتصاديًا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الغرفة التجارية في هذا المشروع، تحديد التحديات التي واجهتها، واقتراح حلول لتعظيم الاستفادة من المبادرة.

أولًا: دور غرفة تجارة بغداد في مشروع (SET)

١. التدريب والتأهيل

- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية موجهة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة.
- تقديم تدريبات في التفكير التصميمي، التخطيط المالي، إدارة المشاريع، التسويق، والجوانب القانونية للشركات الناشئة.
- تيسير الوصول إلى الاستشارات المهنية لمساعدة المشاركين على تطوير مشاريعهم.

٢. التنسيق بين القطاع الخاص والمؤسسات الداعمة

- عقد لقاءات بين المستثمرين ورواد الأعمال لخلق فرص شراكات واستثمارات جديدة.
- العمل على تعزيز العلاقة بين الشركات الناشئة والقطاع المصرفي لدعم التمويل.

٣. التوعية الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال

• تنظيم ندوات حول التشريعات الاقتصادية وأثرها على المشاريع الناشئة.

• تقديم توصيات للحكومة بشأن تحسين بيئة الأعمال من خلال السياسات الاقتصادية الداعمة.

ثانيًا: المشاكل والتحديات التي واجهتها غرفة تجارة بغداد في تنفيذ البرنامج

١. تحديات تنظيمية وإدارية

• نقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة البرنامج بفعالية.

• غياب آليات واضحة لقياس نجاح البرنامج وأثره على المستفيدين.

• ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة في البرنامج.

٢. التحديات المالية

• عدم توفر تمويل كافٍ لاستمرار البرنامج وتوسيعه ليشمل عددًا أكبر من المستفيدين.

• صعوبة وصول الشركات الناشئة إلى القروض التمويلية رغم الشراكات مع المؤسسات المصرفية.

٣. التحديات القانونية والتشريعية

• تعقيد إجراءات تسجيل الشركات الناشئة مما يؤخر تنفيذ المشاريع.

• عدم توافق بعض التشريعات مع متطلبات ريادة الأعمال الحديثة.

٤. تحديات ثقافية واجتماعية

• ضعف ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب وغياب الوعي الكافي بفرص العمل الحر.

• تردد بعض المستثمرين في دعم المشاريع الناشئة بسبب المخاطر المرتبطة بها.

ثالثًا: الحلول المقترحة لتعزيز دور غرفة تجارة بغداد في المشروع

١. تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية

• تطوير فرق متخصصة داخل الغرفة لإدارة برامج دعم ريادة الأعمال.

• إنشاء نظام قياس أداء لمتابعة أثر البرنامج على المستفيدين وتحسينه بناءً على النتائج.

٢. تحسين التمويل والدعم المالي

• التعاون مع مؤسسات تمويل دولية ومحلية لزيادة مصادر التمويل المتاحة للشركات الناشئة.

• تيسير الوصول إلى القروض والمنح المخصصة لرواد الأعمال الجدد.

٣. إصلاح البيئة التشريعية

• العمل مع الجهات الحكومية لتبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة.

• الضغط من أجل تعديلات تشريعية تدعم ريادة الأعمال وتسهل الحصول على التراخيص.

٤. تعزيز التوعية وثقافة ريادة الأعمال

• تنظيم حملات توعوية حول أهمية ريادة الأعمال كخيار وظيفي مستدام.

• تقديم برامج تدريبية في الجامعات لتعريف الطلاب بأساسيات تأسيس المشاريع.

تمثل مشاركة غرفة تجارة بغداد في مشروع (SET) فرصة هامة لتعزيز التحول الاقتصادي في العراق، ودعم رواد الأعمال في مواجهة التحديات الاقتصادية. ورغم العقبات التي تواجه تنفيذ البرنامج، يمكن من خلال حلول مبتكرة وتعاون متعدد الأطراف تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ، أسهمت غرفة تجارة بغداد بفعالية في مشروع تعزيز التحول الاقتصادي في العراق (SET) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل، تهدف الغرفة إلى تمكين رواد الأعمال الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة. على سبيل المثال، نظمت الغرفة دورة تدريبية بعنوان "من فكرة إلى شركة ناشئة" بالتعاون مع مشروع SET، حيث تم تزويد المشاركين بالمهارات الأساسية لريادة الأعمال، مثل: التفكير التصميمي، التخطيط المالي، إدارة المشاريع، التسويق، والجوانب القانونية لتأسيس الشركات الناشئة.

بالإضافة إلى ذلك، نظمت الغرفة ورشة عمل اقتصادية بعنوان "القطاع المصرفي والتحولات المالية بين التشريعات والممارسات والتحديات والحلول"، جمعت شخصيات من مختلف الجهات المتخصصة بقطاع المال والمؤسسات المعنية. ركزت الورشة على أهمية وجود قطاع مالي رصين وتعاون تكاملي بين جميع القطاعات لتحريك العملية الاقتصادية في العراق.

فيما يتعلق بالتحديات، يواجه المشروع بعض العقبات، مثل نقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة البرنامج بفعالية، وغياب آليات واضحة لقياس نجاح البرنامج وأثره على المستفيدين، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة في البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات مالية

تتعلق بعدم توفر تمويل كافٍ لاستمرار البرنامج وتوسيعه ليشمل عددًا أكبر من المستفيدين، وصعوبة وصول الشركات الناشئة إلى القروض التمويلية رغم الشراكات مع المؤسسات المصرفية.

للتغلب على هذه التحديات، يُقترح تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية من خلال تطوير فرق متخصصة داخل الغرفة لإدارة برامج دعم ريادة الأعمال، وإنشاء نظام قياس أداء لمتابعة أثر البرنامج على المستفيدين وتحسينه بناءً على النتائج. كما يُنصح بتحسين التمويل والدعم المالي عبر التعاون مع مؤسسات تمويل دولية ومحلية لزيادة مصادر التمويل المتاحة للشركات الناشئة، وتيسير الوصول إلى القروض والمنح المخصصة لرواد الأعمال الجدد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن العمل على إصلاح البيئة التشريعية من خلال التعاون مع الجهات الحكومية لتبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة، والضغط من أجل تعديلات تشريعية تدعم ريادة الأعمال وتسهل الحصول على التراخيص. كما يُنصح بتعزيز التوعية وثقافة ريادة الأعمال عبر تنظيم حملات توعوية حول أهمية ريادة الأعمال كخيار وظيفي مستدام، وتقديم برامج تدريبية في الجامعات لتعريف الطلاب بأساسيات تأسيس المشاريع.

مع التقدير

قسم الدراسات والمعلومات